

دراسات منجية

٢

مَسَائِلُ نَفِيسَةٍ فِي مَنْهَجِ كِتَابِ التَّارِيخِ

خَمْسُ فَنَاوِيْ لِحَمْسَةِ مِنْ
كِبَارِ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ الْهَجْرِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ
مُحَمَّدُ بْنُ صَامِلِ السَّامِيِّ

دار حراء
مَكَّةُ الْمَكْرُمَةِ

دراسات منجیة
۲

مَسَائِلُ نَفِيسَةٍ فِي مَنْهَجِ كِتَابِ التَّارِخِ

خَمْسُ فَنَاوِيْ لِحَمْسَةِ مِنْ
كِبَارِ عُلَمَاءِ الْقُرْبِ التَّاسِعِ الْهَجْرِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ
مُحَمَّدُ بْنُ صَامِلٍ الْإِسْلَامِيِّ

دَارُ حِرَاءِ
مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

دار حراء للنشر والتوزيع
مكة المكرمة
مدن جبل جمامع
ص.ب. ٦٥٦١ - تقويم ٥٥٧٠٥٠٦

دار حراء
مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ،

فالحاجة ملحة في العصر الحاضر للتعرف على مناهج العلماء المسلمين في كتابة التاريخ ، ومعرفة نظرتهم له ، وما هي المنطلقات والمفاهيم التي يصدرون عنها في نظرتهم تلك . وقد كنت خلال السنوات الأربع الماضية مشغلاً بهذه القضية ، وقد توصلت - والله الحمد والمنة - إلى نتائج طيبة أودعتها كتابي « منهج كتابة التاريخ الإسلامي » الذي سيصدر قريباً بحول الله .

واليوم نلتقي أيها القارئ الكريم مع هذه الصفحة المشرقة من تراثنا ، والتي تضمنت فتوى خمسة من كبار علماء القرن التاسع الهجري في قضية ذات علاقة وثيقة بمنهج كتابة التاريخ ، وهي التي أثارها بعض المعاصرين لهم محاولاً فيها التقليل من شأن علم التاريخ وأنه لا فائدة له بل هو - في رأيه - مذموم لما يتضمنه من القدح في الناس وتتبع سيرهم والوقوع في أعراضهم

وذلك من الغيبة المحرمة - كما زعم - مما دفع بعض المهتمين بذلك إلى صياغة هذا السؤال وهو: هل للمؤرخ أن يذكر تراجم الناس على ما يعلم من خير وشر؟

ومن الملاحظ أن هؤلاء العلماء الخمسة الذين أجاب كل واحد منهم عن السؤال إجابة منفردة، كلهم قد تولوا منصب قاضي القضاة، كما أنهم في فقه الفروع ينتمون إلى المذاهب الفقهية المعروفة، فابن حجر وشمس الدين القياياني شافعيان وسعد الدين ابن الديري وبدر الدين العيني حنفيان وعز الدين الكناني حنبلي.

وقد بين هؤلاء العلماء بياناً واضحاً المنهج المتبع في كتابة السير والتراجم، والفوائد التي تعود من تدوين أخبار الرجال والثمرة التي تنتج عن ذلك. من معرفة الصادق والثقة من غيره وتمييز الخبيث من الطيب وحتى يتضح الطريق في مجال القدوة والأسوة، ويعرف سبيل الصالحين وسبيل المجرمين، فإن إستبانة سبيل المجرمين من أغراض القصص في القرآن الكريم كما قال تعالى ﴿وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾^(١).

وهذا ليس من الغيبة المحرمة في شيء، فنقد الرجال وجرح الرواة وكذا الشهود مما درج عليه العلماء الأعلام وانهقد الإجماع

(١) سورة الأنعام آية ٥٥

على وجوبه صيانة للشرعية وبياناً للحق من الباطل .

وفي عصرنا الحاضر جهل كثير من أبناء المسلمين مناهج علمائنا في كتابة التاريخ وتراجم الرجال وأغراض ذلك وفوائده ، وعاشوا - مع الأسف - على فتات الفكر الغربي وتقليده في دراسة الحوادث التاريخية وتحليلها وفي كتابة السير والتراجم .

فلم يعتنوا في كتابة السير والتراجم ببيان مذاهب الناس وعقائدهم واتجاهاتهم الفكرية ولم يستخدموا الميزان الشرعي في تقديرهم والحكم عليهم ، ومدى إنطباق حياتهم وسلوكياتهم مع تعاليم الشريعة وأحكامها ، فلما إنعدمت المعايير الشرعية لدى القوم واستبدلوها بالمعايير المستوردة كانت النتيجة أن أثنوا على من لا يستحق الثناء وذمّوا من هو من أهل الصلاح والتقوى ، ومن جراء ذلك أُبرِزت شخصيات ليس لها في ميزان الإسلام الحق نصيب وتُنوَسِيت شخصيات لها مكانها ودورها في التاريخ الإسلامي لما قامت به من جهود في الإصلاح والتربية والتعليم وتصحيح المفاهيم والعقائد وإعادة الأمة إلى جادة الصواب ونفي الخبث عن الشريعة ، وقد قال تعالى : ﴿ قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث فاتقوا الله يا أولي الألباب لعلكم تفلحون ﴾ (١) .

(١) سورة المائدة آية ١٠٠

وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(١).

وهذه الفتاوى تعالج هذه المشكلة وتوضح المنهج القويم في كتابة السير والتراجم وأن المؤرخ ملزم بشروط، حتى تكون كتابته سليمة وفق الميزان العلمي السديد. فليزمه معرفة أحكام الإسلام، كما يلزمه معرفة مذاهب الناس واتجاهاتهم حتى يميز بين الطيب والخبيث، كما يشترط فيه العدالة التي تعني الالتزام السلوكي والفكري بالشرعية الإسلامية وأحكامها كما تعني الخشية والخوف من الله تعالى.

وحاجتنا لعلم الجرح والتعديل في هذا العصر لا تقل عن حاجة أسلافنا فيما مضى لأن هذا العلم هو الميزان الذي توزن به المسيرة الفكرية والإنتاج العلمي للأمة فإنه لا بد من معرفة الخلفية المذهبية والمنطلقات الفكرية والحياة السلوكية لمؤلفي الكتب وكتب الأبحاث والمقالات حتى يكون نقدنا ووزننا لهذه المواد مكتملاً سليماً. فمن المعلوم أن إنتاج أي مؤلف وكاتب هو إنعكاس فكره وحياته وسلوكياته فلا يكفينا في النقد أن ننظر إلى المادة المنتجة فقط وننقدها بل لا بد من معرفة الخلفية الفكرية والثقافية والظروف التي أحاطت بالمؤلف الذي أنتج هذه المادة

(١) سورة ص آية ٢٨

وما هي زاوية النظر التي نظر بها وما نوعية العدسة التي استخدمها في نظره لمادته وفكرته التي يعالجها.

وهذه القضية بالغة الأهمية وتحتاج إلى المزيد من الدراسات لكي تستقيم مسيرتنا العلمية وتنصح أحكامنا وموازينا النقدية .

دراسة المخطوطة

هذه المخطوطة عبارة عن سؤال موجه إلى السادة العلماء ، وفيه تفصيل وإيراد لبعض الأدلة الشرعية وأقوال الأئمة أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة وغيرهم من أئمة علماء الجرح والتعديل . وقد جاءت الأجابات متفاوتة في بسط الجواب عن المسألة فأطولها جواب عز الدين الكناني الحنبلي ثم جواب الحافظ ابن حجر ثم جواب بدر الدين العيني الحنفي .

أما جوابي سعد الدين ابن الديري وشمس الدين القياقي فكانا موجزين .

وقد حاولت التعرف على شخصية السائل الذي يظهر من صياغة سؤاله أنه من العلماء المطلعين - ولكنه أراد أن يجمع العديد من الفتاوى ومن مختلف المذاهب الفقهية ليرد بها على الدعوى المنشرة في عصره - غير أنني لم أصل إلى معرفة شخصه وإنما وجدت السخاوي في الإعلان قد أشار إشارة موجزة يفهم منها

بعض صفات السائل وذلك بقوله: «وقد إستفتى بعض الأئمة من أصحابنا غير واحد من شيوخنا رحمهم الله فيمن عاب المحدث بذلك فقال شيخنا ومرشدنا. . .»^(١) يقصد بشيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني فقد أورد بعض كلامه المدون في الفتوى، وأتبعه بمقتطفات من بقية الفتاوى.

فقد تبين من وصف السخاوي بأنه من الأئمة وأنه من أصحابه الشافعية.

أما عن الشخص المردود عليه فقد أشار له السخاوي كذلك إشارة عابرة فقال في كتابه الإعلان بالتوبيخ: وقد ردّ شيخنا رحمه الله على من نسبته إلى الغيبة^(٢) حيث قال في الصدر بن الأدمي أحد خواصه وأصحابه بقوله: «ليس ذكر الجرح والتعديل من الغيبة»^(٣) ثم ذكر بعضاً من فتوى الحافظ وبقية الفتاوى.

والصدر بن الأدمي هو قاضي القضاة علي بن محمد الدمشقي المتوفى سنة ٨١٦ هـ . وله ترجمة في الضوء اللامع ٨/٦ وفي النجوم الزاهرة ١٥/١٤ . فلعلّ الصدر هذا ممن

(١) الاعلان ص ٥٣

(٢) أي الجرح والتعديل

(٣) الاعلان ص ٥٤

يتزعمون القول بأن الجرح والتعديل من الغيبة المحرمة وأن ذكر المترجمين بما يعلم فيهم من خير وشر أمر لا يجوز، فلذلك رد عليه هؤلاء الأعلام وبينوا في فتاواهم المواضع الجائزة والمواضع المنوعة كما وضّحوا أهداف دراسة التاريخ.

وقد استفاد الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) بعد ذلك من هذه الفتاوى حيث بسط الموضوع بشكل أوسع وأوعب للأقوال في كتابه الجامع «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» فذكر في كتابه هذا ثمرة دراسة التاريخ وفوائده كما ذكر شروط المؤرخ وقد حشد كثيراً من أقوال العلماء في مقدمات كتبهم حول فضائل التاريخ وفوائده. وناقش القضية التي تعالجها هذه الفتاوى ثم ذكر بتفصيل مناحي التأليف التاريخي وأنواعه التي زادت عن أربعين نوعاً، وأورد قوائم بأسماء المشهور من كتبه في كل نوع.

توثيق المخطوطة

هذه المخطوطة توجد نسخة منها في المكتبة الأصفية بحيدر آباد بالهند تحت رقم ٤٤ مجاميع وتوجد عنها صورة على [ميكرو فيلم] في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ٣١٨٣.

وعدد صفحاتها « ١١ صفحة » وفي كل صفحة « ٢١ سطراً » ومقاسها « ١٠٠×١٣٥ ملمتر » وليس لها عنوان وإنما سماها مفهرس المجموع الذي تقع به « مسائل نفيسة أجاب عنها قاضي القضاة شهاب الدين ابن حجر رحمه الله » .

ولم أجد نسخة أخرى لهذه المخطوطة ولكن غالبها أورده السخاوي في كتابه الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، وهو معاصر لهؤلاء العلماء وتعلمذ عليهم خاصة الحافظ ابن حجر ، لذلك أعتبرت ما أورده السخاوي منسوباً لهؤلاء العلماء توثيقاً للمخطوطة واعتمدته في المقابلة والتصحيح بمثابة نسخة مساعدة . والمخطوطة مقابلة ومصححة أما ناسخها فلم أستطع قراءة اسمه كاملاً .

عملي في المخطوطة

بعد أن قمت بنسخها ومقابلتها خرجت النصوص من مصادرها فدللت على مواضع الآيات وخرجت الأحاديث من كتب السنة المعتبرة وذكرت درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع . معتمداً في ذلك على أقوال علماء أهل الحديث . كما خرجت الأقوال ونسبتها إلى أصحابها ، وقارنت النصوص المنقولة بمصادرها وقومت ما يحتاج إلى تقويم وجعلته

بين حاصرتين هكذا [] ، وقمت بتعريف موجز بأصحاب الفتاوى وأحلت على مواضع تراجعهم ، كما عرفت بالأعلام المذكورين في النص ، كما وضعت بعض العناوين والأرقام التسلسلية لغرض التنسيق ، وقد ذكرت أرقام صفحات المخطوطة بين حاصرتين في الهامش الأيسر ودلت على أول الصفحة بوضع شرطتين مائلتين هكذا / / قبل أول كلمة فيها . وقد جعلت عنواناً للرسالة كما تراه مثبتاً على طرتها .

بقي أن أقول بأن هذه الفتاوى سبق أن نشرها الأستاذ فؤاد السيد في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة في المجلد الثاني العدد الأول شوال سنة ١٣٧٥ هـ ولم أطلع على ذلك إلا بعد إتمام التحقيق ولا أريد أن أحكم لنفسي ، فأفضل عملي على عمله - كما يصنع بعض الناس - ولكني رأيت المصلحة في نشر هذه الفتاوى ، خاصة وأن نشرتها الأولى قد مضى عليها زمن طويل وكانت في مجلة من الصعب اليوم الحصول عليها .

والله موفق والهادي للصواب والحمد لله رب العالمين .

مكة المكرمة ١٤/١١/١٤٠٥ هـ

محمد بن صامل السبيعي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلاته وسلامه على محمد وآله وصحبه [والتابعين] ^(١)

نص السؤال

ما يقول السادة العلماء الأعلام مشايخ الإسلام، أمتع الله بوجودهم الأنام، في مؤرخ يذكر تراجم الناس على ما يعلم منها من خير وشر تابعاً في ذلك لمن تقدمه من سلف العلماء والأئمة الماضين، وهم القوم بهم يقتدى، وعليهم يُعَوَّل. قاصداً بذكر الشر التغير ممن يكون ذلك صفته مما عساه يَنْقُلُ عنه في ذلك من أمر ديني، وبما زلَّ فيه تبعاً لهواه، ناظراً إلى قول النبي ﷺ: «بئس أخو العشيرة» ^(٢) مؤتمراً بعموم أمره ﷺ «أنزلوا الناس منازلهم» ^(٣).

(١) في الأصل والتابعون

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها في كتاب الأدب. باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً، وباب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ورواه مسلم في كتاب البر والصلة رقم ٢٥٩١. باب مداراة من يتقى فحشه

(٣) أخرجه أبو داود من حديث ميمون بن أبي شبيب عن عائشة ٢٦١/٤ برقم =

مثبتاً فيه بقول إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين^(١) وقد
لامه [بعضهم]^(٢) في مثل ذلك فقال: «لأن يكون هؤلاء
أخصامي أحب إليّ من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه
وسلم»^(٣)

مستنصراً بكلام بعض أكابر السلف «هذا العلم دين فانظروا
عمن تأخذون دينكم»^(٤).

= ٤٨٤٢ وقال: ميمون لم يدرك عائشة، لذا فهو منقطع. وقد أورده الشيخ الألباني
في ضعيف الجامع الصغير برقم ١٣٤٤. وذكره مسلم في مقدمة صحيحه ٦/١
بدون إسناد وبصيغة التمریض. وقال النووي: فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس
جازماً لا يقتضي حكمه بصحته، وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده إيراد الأصول لا إيراد
الشواهد يقتضي حكمه بصحته. ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد الله في كتابه
معرفة علوم الحديث بصحته. وقال ابن الصلاح: وفيما قاله أبو داود نظر فإن ميمون
كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة، وعند مسلم التعاصر مع
إمكان التلاقي في ثبوت الإدراك.
(انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ١٩/١).

(١) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المري الغطفاني مولا لهم، إمام في
الجرح والتعديل ولد في أواخر سنة ١٥٨ هـ وتوفي بالمدينة سنة ٢٣٣ هـ، (انظر
ترجمته في مقدمة الجرح والتعديل ٣١٤/١ وابن حجر العسقلاني تهذيب
التهذيب ٢٨٠/١١. وغيرها من كتب التراجم).

(٢) في الأصل بعض والتصحيح من الهامش.

(٣) أورده الخطيب البغدادي في الكفاية ص ٩٠ وساقه بسنده إلى يحيى بن
سعيد القطان كما ذكره السخاوي في الإعلان ص ٥٣ منسوباً له وأيضاً ابن مفلح
في الآداب الشرعية ١٥٢/٢ فلعل السائل وهم في نسبة هذا القول ليحيى بن
معين.

(٤) القائل هو محمد بن سيرين، من كبار التابعين، توفي سنة ١١٠ هـ، (انظر =

مقتدياً بنجوم هذه الأمة، خصوصاً الأئمة الأعلام.

فقد قال الإمام أبو حنيفة: «مالقيت أصدق من عطاء»^(١)،
ولا أكذب من جابر الجعفي»^(٢).

وقال الإمام مالك: - في حق ابن أسحاق مع إمامته - «كان
يكذب»^(٣)

وقال الإمام الشافعي: - في حق حرام بن عثمان^(٤) -

= ترجمته في تذكرة الحفاظ ٧٧/١ وسير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤. وهذا القول رواه
مسلم في مقدمة صحيحه ١٤/١.

(١) هو عطاء بن أبي رباح، إمام حجة ثبت روى له الجماعة توفي سنة
١١٤هـ وقيل سنة ١١٥هـ. (تهذيب التهذيب ١٩٩/٧).

(٢) هو جابر بن يزيد الجعفي أبو عبد الله الكوفي. قال ابن حجر في التقريب
١٢٣/١ ضعيف رافضي وذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ٢٠/١ أنه يؤمن
بالرجعة على مذهب غلاة الروافض. وأنه يقول: عندي سبعون ألف حديث
كلها عن أبي جعفر عن النبي. توفي سنة ١٢٧ وقيل سنة ١٣٢هـ. (انظر ترجمته
في التهذيب ٤٦/٢). وغيره وقول أبي حنيفة رواه الترمذي في كتاب العلل
الملحق بسننه ٧٤١/٥ كما ذكره ابن حجر في ترجمة أبي حنيفة وفي ترجمة
جابر الجعفي من كتابه تهذيب التهذيب.

(٣) انظر قول مالك في ابن اسحاق ودفاع الذهبي عنه في سير أعلام النبلاء
٣٨/٧ - ٤١

(٤) حرام بن عثمان الأنصاري المدني، ليس بثقة، كان غالباً في الشيعة
يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، (انظر ترجمته في لسان الميزان ١٨٢/٢).

الرواية عن حرام حرام. ^(١) ومن روى عن مقاتل ^(٢) قاتله الله .
وأبو جابر البياضي ^(٣) بيض الله عينيه .

وعن الإمام أحمد بن حنبل في كتاب العلل ^(٤) من ذلك ما لا
ينحصر. وغيرهم ممن خلف بعدهم إلى هذا الزمان، ولا سيما إذا
كان هذا المؤرخ ناقلًا عن أحدٍ ممن تقدمه، وذلك مع إستحضاره
وخوفه مما ورد في اتباع الهوى وعدم ميله إليه .

فاعترض عليه معترض في ذلك فقال له : هذا غيبة لا تحل
ويجب على فاعله التعزير، وكثر عليه التشنيع، فهل هو مصيب في

(١) انظر هذا القول في لسان الميزان ١٨٢/٢ منسوباً للشافعي، ويحيى بن
معين .

(٢) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني البلخي صاحب التفسير قال
ابن حجر في التقریب ٢٧٢/٢: كذبوه وهجروه ورموه بالتجسيم، وكانت وفاته
سنة ١٥٠هـ، انظر ترجمته مستوفاة في التهذيب وقول الشافعي هذا لم أجده،
بل ذكر ابن حجر في التهذيب ٢٧٩/١٠ ما ينقض هذا وهو قوله: روي عن
الشافعي من وجوه «الناس عيال على مقاتل في التفسير» والله أعلم أي ذلك هو
الصواب .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن أبو جابر البياضي المدني . قال أحمد: منكر
الحديث جداً . وقال ابن معين: ليس بثقة . وقال النسائي وغيره: متروك الحديث .
انظر ترجمته في ميزان الإعتدال ٦١٧/٣، وانظر نص عبارة الشافعي فيه في
ترجمته في نفس المصدر .

(٤) كتاب العلل لأحمد بن حنبل طبع في أنقرة عام ١٩٦٣ م بعنوان العلل
ومعرفة الرجال . وبحقيق طلعت قوج .

[٣] أن ذلك غيبة لا تحل أو هو غيبة مباحة، وهل المؤرخ // مأجور
مثاب على ذلك إذا قصد به ما ذكرناه وهل يلام من نقر من
هذا العلم، ويكون عايياً لمن لا يحصون كثرة ممن تقدم من كبار
العلماء وأئمة الدين الذين لا مطعن فيهم سوى ذلك. والله
أعلم.

جواب الحافظ ابن حجر العسقلاني

فأجاب قاضي القضاة شهاب الدين ابن حجر الشافعي. (١)

الحمد لله «اللهم اهدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك» (٢)
الذي يتصدى لكتابة التاريخ قسماً.

١ - قسم يقصد ضبط الوقائع فهو غير متقيد بصنف منه ولكن يلزمه التحري في النقل فلا يجزم إلا بما يتحققه ولا يكتفي

(١) هو الإمام العلم المشهور الحافظ أحمد بن علي الكنايني العسقلاني ولد سنة ٧٧٣هـ. صاحب التصانيف الكثيرة المشهورة مثل فتح الباري والإصابة وتهذيب التهذيب والدرر الكامنة ورفع الأصر كانت وفاته سنة ٨٥٢هـ ترجم له تلميذه السخاوي في كتاب مستقل سماه الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر. كما ترجم هو لنفسه في كتابه رفع الأصر.

(وانظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد ص ٣٢٦ وشذرات الذهب ٧/ ٢٧٠ والبدر الطالع ٨٧/ ١ والضوء اللامع ٣٦/ ٢).

(٢) هذا جزء من دعاء الرسول ﷺ الذي يستفتح به صلاة الليل. رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه برقم ٧٧٠ (طبعة فؤاد عبد الباقي).

بالنقل الشائع ولا سيما إن ترتبت على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح.

وإن كان في الواقعة أمر قادح في حق المستور^(١) فينفي أن لا يبالغ في إفشائه ويكتفي بالإشارة لئلا يكون المذكور وقعت منه فلتة، فإذا ضبطت عليه لزمه عارها أبداً.

فيحتاج المؤرخ أن يكون عارفاً بمقادير الناس وبأحوالهم ويمنازلهم فلا يرفع الوضع ولا يضع الرفيع^(٢).

٢ - والقسم الثاني :

من يقتصر على تراجم الناس فمنهم من يعمم، ومنهم من يتقيد وعلى كل منهما أن يسلك المسلك المذكور في حق من يترجمهم فالمشهور بالخير والدين والعلم لا تتبع مساويه فإنه غير معصوم والمستور قد تقدم حكمه.

والمجاهر بالفسق والفجور إذا خشي من ستر حاله ترتب مفسدة كالاغترار بجاهه أو بماله أو بنسبه فيضمُّ إلى من ليس على طريقته، فهذا يجوز له لهذا القصد أن يبين حاله بالنسبة لرفيقه أو

(١) هو غير المجاهر بالعصية.

(٢) من قوله: إن الذي يتصدى إلى هنا. أورده السخاوي في مقدمة كتابه التبر المسبوك ص ٤.

[٤] أخيه أو قريبه، كأخوين مثلاً اشتهرا بالعلم وأحدهما كان مشهوراً بالفقه والديانة، والآخر بعكسه، وربما وجب عليه بيان هذا المجاهر إذا كان هناك من يغتر به. وقد بسط شيخ الإسلام النووي^(١) / / القول في ذلك في آخر كتاب الأذكار^(٢) وبين حال مَنْ يباح ذكره بما فيه، وأحال عليه في زياداته في الروضة^(٣)، فمن أراد الوقوف عليه فقد أرشدته إليه، ومن جملته بيان حال المحدث.

ثم الذي يتقيد بصنف من الناس تارة يكون محدثاً وتارة يكون غير محدث.

فالمحدث أصل وضع فنه بيان الجرح والتعديل، فمن عابه

(١) هو محيي الدين يحيى بن شرف بن مري ولد في سنة ٦٣١ هـ بقرية نوى وهي التي ينسب إليها حفظ القرآن مبكراً وبرع في العلوم ودرس وأفتى وكتب المؤلفات النافعة مثل شرح صحيح مسلم ورياض الصالحين وشرح المذهب وتهذيب الأسماء واللغات وكانت وفاته سنة ٦٧٦ هـ (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٩٥/٨).

(٢) انظر ذلك في كتاب الأذكار للنووي، باب ما يباح من الغيبة ص ٢٩٢ تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.

(٣) روضة الطالبين من أهم كتب المذهب الشافعي وهي اختصار لكتاب شرح الوجيز للرافعي المتوفى سنة ٦٢٣ وقد طبع كتاب الروضة في ١٢ مجلداً في المكتب الإسلامي - بيروت.

بذكره لعيب المجاهر بالفسق [والمتصف بذكر شيء مما ذكر]^(١)
فهو جاهل أو ملبس أو مشارك للمجاهر في صفته فيخشى أن
يسري إليه الوصف^(٢).

ثم هذا المحدث يكون تارة بلغ درجة الاجتهاد في الجرح
والتعديل وتارة يكون ناقلاً عن غيره.

فالأول: هو الذي تقدم تفصيل حاله

والثاني: يلزمه تحري الصدق في النقل، ولا يعتمد على مجرد
التشنيع من كل أحد، فإن للناس أغراضاً متفاوتة، بل ينظر في
الناقل له^(٣)

- فإن كان ثقة ليس بمتهم في المنقول عنه^(٤) فليعتمده، وإن
سمّاه فهو أبرأ لساحته، وإن شك فيه فليقتصر على الإشارة ولا
يجزم بما يتردد فيه بل يأتي فيه بصيغة التمرّض.

- وإن كان الناقل له ممن ينسب إلى المجازفة، أو كان بينه

(١) ما بين قوسين زيادة من الإعلان للسخاوي ص ٥٣

(٢) من قوله فالمحدث أصل وضع فنه إلى هنا نقله السخاوي في الإعلان
ص ٥٣ منسوباً لابن حجر العسقلاني.

(٣) أي الناقل للعمل الذي به جرح المترجم له وهو راوي الحادثة أو الواقعة التاريخية.

(٤) أي الذي وقع منه ذلك العمل المجرح به.

وبين المنقول عنه حظ نفس فليجنب النقل عنه، فإن إضطر إلى ذلك فليكشف أمره ويتبرأ من عهده.

وأما كلام أئمة النقل في الجرح والتعديل فأشهر من أن يذكر له أمثلة وقد خاض في ذلك من لم يشك في ورعه كالامام أحمد والبخاري وهو القائل: «ما اغتبت أحداً منذ علمت أن الغيبة حرام»^(١)

ومن المتأخرين الحافظ تقي الدين^(٢) صاحب الكمال في معرفة الرجال، الذي هذبه المزي^(٣).

ولقد كان من الورع بمكان مشهور.

وأما إعتراض من اعترض في ذلك زاعماً أن ذلك غيبة، فإن كان جاهلاً فليعلم فإن أصرّ فليؤدّب بما يليق ليرتدع عن الخوض فيما ليس [له]^(٤) به علم.

(١) انظر قول البخاري في الإعلان بالتوبيخ للسخاوي ص ٥٢

(٢) هو الحافظ عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ وكتابه الكمال في معرفة الرجال لا زال مخطوطاً، (انظر ترجمته في الذهبي، تذكرة الحفاظ ١٣٧٢/٤).

(٣) المزي جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن. كانت وفاته سنة ٧٤٢هـ (الذهبي، تذكرة الحفاظ ١٤٩٨/٤).

(٤) في الأصل مطموسة والتصحيح من الهامش.

وإن كان منسوباً للعلم فاللوم عليه أشد لأنه يصير معانداً / / فليقابل بما يليق به من الزجر حتى يرجع عن الطعن في [٥] البريء والذب عن [المفتري]^(١) ويشاب ولي الأمر أيده الله على ذلك^(٢). وبالله التوفيق.

(١) في الإعلان ص ٥٤ «المجتري».

(٢) من قوله فإن كان جاهلاً إلى هنا نقله السخاوي مع اختلاف يسير.

جَوَاب شَمْس الدِّين القَايَاتِي

وأجاب قاضي القضاة شمس الدين القاياتي الشافعي^(١)

الحمد لله رب العالمين وبه التوفيق .

إذا كان على الوجوه المذكورة فهو من النصيحة التي يثاب
مرتكبها ويكون آتياً بفرض كفاية، وقد قام بواجب أسقط
[به]^(٢) [الحرج]^(٣) عن غيره، ومن هنا قيل إن القيام بفرض
الكفاية يفضل القيام بفرض العين^(٤). والله سبحانه وتعالى أعلم
بالصواب .

(١) هو شمس الدين محمد بن علي بن يعقوب بن محمد أبو عبد الله القاياتي
نسبة إلى قايات بلد قرب الفيوم بمصر، ولد سنة ٧٨٥ هـ تقريباً وبدأ في حفظ
القرآن في بلدته ثم بعثه والده إلى القاهرة، وهناك أتم حفظه ثم درس على
علماء عصره كثيراً من العلوم حتى صار مشاركاً فيها، وتولى منصب قاضي
القضاة بعد أن صُرفَ الحافظ ابن حجر عنه . وقد حمّدت سيرته في القضاء وقام
على عمارة الأوقاف . وكانت وفاته في المحرم سنة ٨٥٠ هـ .

(انظر ترجمته في: السخاوي: الضوء اللامع ٢١٢/٨، ابن العماد الحنبلي: شذرات
الذهب ٢٦٨/٧).

(٢) في الأصل غير واضحة والتصحيح من الهامش .

(٣) في الأصل الجرح وهو خطأ بيّن والصحيح ما أثبتناه وهو موافق لما في
الإعلان للسخاوي .

(٤) هذه الفتوى أوردها السخاوي بكاملها في كتابه الإعلان انظر ص ٥٤ .

جَوَاب سَعْد الدِّين ابْن الدِّيْرِي

وأجاب قاضي القضاة سعد الدين ابن الديري الحنفي^(١)
الحمد لله الهادي للحق .

لا ينكر على من سلك في ذلك مسلك أهل الضبط والإتقان
وتجنب المجازفة ، واحتاط لنفسه في ذلك ، فإن أصل ذلك من
الواجبات التي لا يسع الإخلال بها ، والقواعد التي يتعين حفظها
ورعايتها ، فإن خطر الدين أعظم من خطر الدنيا ، وقد شرط في
الحقوق المالية رعاية العدالة وثبوت الأهلية ، فأحرى أن يتعين
ذلك في الأحكام الشرعية صوناً لها عن التغير والتحريف ،

(١) هو سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد القاضي سعد الدين أبو السعادات
النابلسي المقدسي الحنفي نزيل القاهرة ، ويعرف بابن الديري ، نسبة إلى الدير
الذي بحارة المرداوين وقيل نسبة إلى مكان بمردا في جبل نابلس . ولد سنة
٧٦٨هـ وأخذ عن والده وغيره من العلماء وانتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي ،
وخلف البدر العيني في قضاء الحنفية سنة ٨٤٢هـ وكانت وفاته بمصر سنة
٨٦٧هـ . انظر ترجمته في المصادر التالية :

١ - السخاوي : الضوء اللامع ٣/٢٤٩

٢ - أبو الحسنات اللكنوي : الفوائد البهية ص ٧٨

٣ - الزركلي : الاعلام ٣/٨٧

خصوصاً ممن غلب عليه هواه فأضلَّه عن هداه، كالمبتدعة^(١) والدعاة إلى الضلال.

فيجب الاحتياط بكشف أحوال نقلة الأخبار والتفرقة بين مَنْ يوثق بقوله ويركن إلى روايته وبين من يجب الإعلام بحاله، فلا ينكر على من إعتد في قوله على أقوال المعروفين بذلك، المجانين للأهواء، بل يكون فاعل ذلك محموداً مثاباً إذا صدقت نيته واستقامت طريقته^(٢)، والله أعلم.

(١) انظر حكم الرواية عن المبتدعة في مقدمة صحيح مسلم. ومقدمة ابن الصلاح النوع الثالث والعشرون. وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على ذلك في الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٠٠. وانظر أيضاً شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي ٤٣/١

(٢) هذه الفتوى بكاملها أوردها السخاوي في الإعلان ص ٥٤ - ٥٥

جواب بدر الدين العيني

[٦] وأجاب قاضي القضاة بدر الدين العيني الحنفي^(١) //

الله الهادي إلى الصواب

هذا الرجل الذي يذكر تراجم الناس إن كان على الصفة التي ذكرها المستفتي بقوله، ولا سيما إذا كان هذا المؤرخ ناقلًا عن أحد ممن تقدمه إلى آخره. فلا حرج عليه، والرد عليه لا يجوز لأن بذلك يحصل التَّمييز بين القول الحق والقول الباطل، ولا يعرف هذا إلا بمعرفة حال القائل به، وذلك أن ناساً من أهل البدع والضلال أدخلوا في معاني القرآن ما ليس منه وتعرضوا لسنة

(١) هو محمود بن أحمد بن موسى بن حسين بدر الدين العيني، نسبة إلى بلدة عين تاب بالقرب من حلب، ولد سنة ٧٦٢هـ بمصر. تولى الحسبة مراراً وقضاء الحنفية، له شرح على صحيح البخاري سماه «عمدة القاري» وله كتاب كبير في التاريخ أسماه «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان» وقد كانت وفاته سنة ٨٥٥هـ.

أنظر عن ترجمته: السخاوي: الضوء اللامع ١٣١/١٠، والتبر المسبوك ص ٣٧٥

الشوكاني: البدر الطالع ٢٦٤/١

ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب ٢٨٦/٧

النبي ﷺ بالزيادة والنقصان. وأنشأ الله في كل عصر من النقاد من ميزوا البهارج^(١) من الجياد، وتكلموا في الرواة بالجرح والتعديل خوفاً من نقلهم بالتغيير والتبديل.

وكان في العصر المتقدم مثل الأئمة الأربعة رضي الله عنهم كما ذكرهم المستفتي ثم مَنْ بعدهم مثل يحيى بن معين وأبي زرعة^(٢) الرازي، ووكيع^(٣)، وسفيان الثوري^(٤)، وأمثال هؤلاء، ثم من بعدهم جماعة كثيرون قد ذُكروا في الكتب المتعلقة بهذا الشأن.

وأما قول المعترض: هذه غيبة، فليس كذلك. وقد قال الإمام ابن الجوزي^(٥): وقد استشعر بعض جهلة الزهاد ومن قلَّ علمه من العباد أن ذلك القدح غيبة.

(١) البهرج: الباطل والردىء من الشيء وهو معرب، (الجوهري: الصحاح ٣٠٠/١) مادة بهرج.

(٢) هو عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، الإمام الحافظ، أحد رجال الجرح والتعديل، توفي سنة ٢٦٤هـ (تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٥٧/٢).

(٣) هو الإمام الحافظ وكيع بن الجراح، شيخ الإمام أحمد وابن المديني وابن معين، ولد سنة ١١٩هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ (المصدر السابق ٣٠٦/١).

(٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، إمام حافظ ثقة، ولد سنة ٩٧هـ وتوفي سنة ١٦١هـ (المصدر السابق ٢٠٣/١).

(٥) هو الحافظ الواعظ صاحب الفنون. عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجوزي، ولد سنة ٥١٠هـ وتوفي سنة ٥٩٧هـ. (المصدر السابق ١٣٤٢/٤).

وهذه غيبة عن معرفة حراسة الشرائع وجهل بمقدار الوسائل والذرائع.

وقال محمد بن بشار^(١) : قلت لأحمد بن حنبل رضي الله عنه إنه ليشدد عليّ أن أقول فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال: إذا سكّ أنت وسكّ أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم^(٢)؟

وقال ابن أبي حاتم^(٣) : باب وصف للرواة بالضعف وأن ذلك ليس بغيبة. ثم روى بأسناده عن عفان^(٤) قال: كنت عند إسماعيل ابن عليّة^(٥)، فحدث رجل عن رجل بحديث، فقلت: لا تحدث عن هذا فإنه ليس بثبت، فقال: إغتبته. فقال

(١) هو محمد بن بشار بن عثمان البصري المعروف ببندار، من حفاظ الحديث، وقد ذكره الذهبي في من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، كان مولده سنة ١٦٦هـ ووفاته ببغداد سنة ٢٥٢هـ. (تاريخ بغداد ١٠١/٢)

(٢) انظر الكفاية للخطيب البغدادي ص ٩٢ وشرح علل الترمذي لابن رجب ٤٦/١

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي صاحب كتاب الجرح والتعديل، وكتاب العلل وغيرها توفي سنة ٣٢٧. (انظر تذكرة الحفاظ ٨٢٩/٤)

(٤) هو الحافظ الثبت عفان بن مسلم الأنصاري مولا هم البصري. كانت ولادته بعد الثلاثين ومائة ووفاته سنة عشرين ومائتين (المصدر السابق ٣٧٩/١)

(٥) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم البصري المعروف بابن عليّة روى له الجماعة (التهذيب ٢٧٥/١)

إسماعيل ابن عليّة: «ما إغتابه ولكن حكم عليه أنه ليس بثبت»^(١)

ثم إن الرجل إستدل على ما ذكره من تراجع الناس [٧] بقوله ﷺ: «بئس أخو العشيرة»^(٢) // فإنه ليس بغيبة لأنه ذكر ما هو فيه من الأمور الغير المرضية حتى يحترس عنه الناس، وذكر: «هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(٣).

قال ابن [أبي حاتم]^(٤) حدثنا أبي ثنا الأنصاري ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين قال: هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم. [وروى]^(٥) بإسناده عن هشام^(٦) يعني ابن حسان قال: قال: محمد - يعني ابن سيرين - انظروا عمن تأخذون الحديث فإنما هو دينكم.

(١) انظر مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ١/١١٨ وانظر أيضاً الكفاية ص ٨٩

(٢) حديث صحيح سبق تخريجه .

(٣) من قول محمد بن سيرين وسبق تخريجه

(٤) في الأصل ابن الحاتم والتصحيح من الهامش .

(٥) في الأصل روى وزيدت الواو ليستقيم السياق

(٦) هشام بن حسان الأزدي القردوسي - بالقاف وضم الدال - بطن من الأزد سكنوا البصرة، أحد الأعلام الذين روى عنهم الجماعة وهو من أثبت الناس في ابن سيرين وكانت وفاته سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة . (التهذيب ١١/٣٤)

وروى عن الضحاك بن مزاحم^(١) أيضاً هكذا.

وعرفت من هذا أن قول المعترض المذكور أن هذا غيبة لا يحل وعلى فاعله التعزير غير صحيح ، لأنه طعن لأكابر العلماء من المحدثين وغيرهم من أهل الجرح والتعديل ، والتعزير يجب عليه في هذه المقالة .

وأما الكلام في المؤرخين المتأخرين الذين كتبوا التاريخ مثل ابن الجوزي وسبطه^(٢) والخطيب^(٣) ، وابن عساكر^(٤) ، وأمثالهم ، فإنهم لم يريدوا بهذا إلا وقوف الناس من أهل العلم على ذلك ليميزوا المعدل من المجروح .

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني ، عرف بالتفسير وهو ثقة ولكن لا يصح سماعه عن أحد من الصحابة وتوفي سنة ١٠٥ هـ . (التهذيب ٤/٤٥٣)
(٢) هو الواعظ المؤرخ أبو المظفر يوسف بن فرغلي التركي البغدادي الحنفي ، سبط الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي له كتاب مرآة الزمان مرتب على السنين ، إستفرغ فيه كتاب جده «المنتظم» ثم ذيل عليه إلى سنة ٦٥٤ هـ (البداية والنهاية ١٣/١٥٤) .

(٣) هو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، صاحب كتاب تاريخ بغداد ، والكفاية في علم الرواية وغيرها خاصة في علوم الحديث ودقائق المصطلح ، توفي سنة ٤٦٣ هـ . (تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٥) .

(٤) هو محدث الشام أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي صاحب التصانيف الكثيرة من أشهرها كتاب تاريخ دمشق . كانت ولادته سنة ٤٩٩ هـ وتوفي سنة ٥٧١ هـ (المصدر السابق ٤/١٣٢٨)

وأما الذي يكتب التاريخ في زماننا هذا، فإن كان نقله عن مشاهدة وعيان أو بإخبار ثقات فلا بأس بذلك، لأن فيه فوائد كثيرة لا تخفى على المتأمل، والكلام فيه كثير يحتاج إلى [توليف]^(١) مجلدات. ^(٢). والله أعلم بالصواب.

(١) في الأصل توريف.

(٢) من قوله: وأما الكلام في المؤرخين المتأخرين إلى هنا، أورده السخاوي ص ٥٥ مع اختلاف يسير في آخر العبارة.

جَوَاب عَزَّ الدِّينِ الْكِنَانِيِّ

وأجاب قاضي القضاة عز الدين الكناني الحنبلي^(١).

الجواب وبالله الصواب.

لا شك في جلالة علم التاريخ وعظم موقعه من الدين
وشدة الحاجة الشرعية إليه، لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل
الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة والمبصرة من العمى
[والجهالة]^(٢)، والنقلة لذلك هم الواسطة بيننا وبينه، فوجب
البحث عنهم والفحص عن أحوالهم، وهذا أمر مجمع عليه،
والعلم المتكفل بذلك هو علم التاريخ، ولهذا قيل إنه من فروض
الكفاية، وقد اختلف في فرض الكفاية هل هو أفضل من فرض

(١) هو أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكناني الحنبلي الإمام الورع الزاهد، ولد
سنة ٨٠٠ هـ وتوفي والده وهو رضيع وقد نشأ في طلب العلم ولقي المشائخ،
وناب مراراً في الحكم في الديار المصرية، وولي القضاء وياشر ذلك بعفة
ونزاهة وارتفع أمره عند السلاطين والرعية. وكتب الكثير ودُرُس وأفتى وكانت
وفاته سنة ٨٧٦ هـ. (انظر عن ترجمته: السخاوي: الضوء اللامع ٢٠٥/١، ابن
العماد: شذرات الذهب ٣٢١/٧)

(٢) زيادة من الاعلان

[٨] العين لسقوط // التكليف بفعله عن الفاعل وغيره بخلاف العين^(١)

ومن الأمور الاعتقادية، الأخبار النقلية المحضة كحديث أم زرع^(٢)، والألف دينار^(٣) لوجوب اعتقاد صدق ذلك مع ما فيه [أي علم التاريخ]^(٤) غير ذلك من فوائد جلية وأمور نفيسة من الأحاديث النبوية والمسائل العلية والمباحث النظرية والأشعار التي جل مواد العلوم الأدبية كاللغة والمعاني وغيرها وعدها [إثنا عشر]^(٥) علماً.

(١) من أول كلام العز إلى هنا ذكره السخاوي بنصه ص ٥٥ ثم عبّر عن بقية فتواه وذكر مضمونها.

(٢) حديث أم زرع رواه مسلم في كتاب الفضائل من صحيحه في فضائل أم المؤمنين عائشة. وهو حكاية عن إحدى عشرة نسوة جلسن في مجلس ووصفت كل واحدة منهن زوجها. وكانت أم زرع إحداهن، فأثنت على زوجها ثناءً بليغاً، فقال رسول الله ﷺ بعدما سمع حكاية خبرهن من عائشة: كنت لك كأبي زرع لأم زرع. وهذا من حسن خلقه وعشرته لأهله ﷺ (انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٢/١٥)

(٣) يقصد ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الكفالة. باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ. أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار... الحديث (انظر فتح الباري ٤/٤٦٩، ط السلفية)

(٤) ما بين القوسين من الهامش

(٥) في الأصل إثني عشر

والوقائع المحصلة للعقل التجريبي، والمواظب النافعة،
واللطائف المفيدة لترويح النفس وفيه حديث ذكره الراغب^(١)
وغيره «روحوا النفوس فإن لها نفرات كنفريات الإبل»^(٢)

وحفظ الأنساب المرتب عليه صلة الرحم، وأن ينسب إلى
غير أبيه، أو يتولى غير مواليه، وفي ضبط التاريخ بالسنين فوائد
جمة وأمور مهمة لحظها الصحابة والفاروق رضي الله عنهم عند
وضع التاريخ^(٣) ذكرها المؤرخون والمحدثون وغيرهم.

- منها معرفة الكذابين المدعين لحوق ما لم يلحقوه.

- ومنها بيان آجال الحقوق واختلاف النقود ووقف

[الأوقاف]^(٤) المرتب عليها الإستحقاقات.

- ومنها معرفة القرون الفاضلة التي قال فيها النبي ﷺ :

(١) هو حسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني من أهل
أصبهان، سكن بغداد له كتاب محاضرات الأدباء، وكتاب الذريعة إلى مكارم
الشريعة، والمفردات في غريب القرآن. وقد كانت وفاته سنة ٥٠٢ هـ (انظر
الاعلام للزركلي ٢/٢٥٥)

(٢) رواه أبو داود في مراسيله عن ابن شهاب مرسلاً. وأورده الشيخ الألباني
في ضعيف الجامع الصغير برقم ٣١٤٠، وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة
ص ٢٣٠ وقال: يشهد له ما في صحيح مسلم وغيره يا حنظلة ساعة وساعة.

(٣) لمعرفة كيفية وضع التاريخ الهجري وفوائد ذلك انظر: فتح الباري
٢٦٨/٧ والبداية والنهاية ٢٠٦/٣ والشماریخ في علم التاريخ للسيوطي.

(٤) في الأصل الأوقات

خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١) لتمييز
المقتدى به من غيره

ـ ومنها بيان البدع والحوادث .

إلى غير ذلك مما يضيق الوقت عن إستيعابه .

وقد قال ابن حزم^(٢) في كتاب مراتب العلوم^(٣) : والعلوم
القائمة اليوم سبعة أقسام عند كل أمة وفي كل مكان، علم
الشريعة، وعلم أخبارها، وعلم لغاتها . . وذكر البقية .

وقال ابن الأكفاني^(٤) في الدر النظيم في أقسام العلم

(١) متفق عليه، رواه البخاري من حديث عمران بن حصين وعبد الله بن
مسعود وجابر بن عبد الله في عدة مواضع أنظر منها ٣/٧ فتح ومسلم برقم ٢٥٣٣
في كتاب فضائل الصحابة .

(٢) هو الإمام الحافظ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي، مشارك في كثير
من العلوم، في الفقه والعقائد والتاريخ والأنساب والأدب، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤
هـ ، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ (أنظر جذوة المقتبس للحميدي ص ٣٠٨، ولسان الميزان
١٩٨/٤)

(٣) نشره شوقي ضيف ضمن مجموعة رسائل ابن حزم، القاهرة ١٩٥٦ م
(٤) هو محمد بن إبراهيم السنجاري يعرف بابن الأكفاني، طبيب، باحث في
الحكمة والرياضيات توفي بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ . (أنظر ترجمته في الدرر الكامنة
٢٧٩/٣، الأعلام ٢٩٩/٥) وقد ذكر صاحب الأعلام أن كتاب الدر النظيم لا
زال مخطوطاً بيننا ذكر فؤاد السيد في مجلة معهد المخطوطات عدد شوال ١٣٧٥ هـ
أن كتاب الأكفاني قد طبع في مصر سنة ١٩٠٠ م بعنوان : إرشاد القاصد إلى أسنى
المقاصد .

والتعليم : وكتب التواريخ ينتفع بها للإطلاع على أخبار العلماء والعقلاء ووقائعهم ، وحوادث الحداث ، وسير الناس ، وما أبقى الدهر من فضائلهم وروايلهم ، بعد أن أبادهم . إنتهى .

ولم تزل الأمة على ذلك قديماً وحديثاً // من غير نكير، وقد [٩] صنف في التاريخ نجوم الهدى ومصابيح الظلم ممن لا مطعن فيهم ولا قدح .

فممن صنف فيه في المئة الثانية : الليث بن سعد^(١) وقبله الطبقات لابن [سعد]^(٢) .

ومن الثالثة : الإمام أحمد ، والشيخان البخاري ومسلم ، والنسائي

ومن الرابعة : الطبري^(٣) ، وابن عدي^(٤)

(١) هو الإمام المشهور الحافظ الثقة المولود سنة ٩٤ هـ والمتوفى سنة ١٧٥ هـ (أنظر ترجمته في التهذيب ٨/ ٤٥٩ وغيره من كتب الرجال) .

(٢) في الأصل لابن إسحاق ، والتصحيح من الهامش وابن سعد توفي سنة ٢٣٠ هـ وهو صاحب كتاب الطبقات الكبرى

(٣) هو محمد بن جرير إمام مشهور في التاريخ والتفسير والفقه ت سنة ٣١٠ هـ .

(٤) هو عبد الله بن عدي الجرجاني ، صاحب كتاب الكامل في ضعفاء الرجال . توفي سنة ٣٦٥ هـ

ومن الخامسة: الخطيب، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي^(١)

ومن السادسة: ابن عساكر، وابن الجوزي

ومن السابعة: ابن خلكان^(٢)، والمنذري^(٣)

ومن الثامنة: المزي، والذهبي^(٤)

ومن التاسعة: الحافظ ابن حجر وقاضي القضاة العيني،

وغيرهم ممن لا يحصى.

[ومن]^(٥) خص بالتصنيف في الضعفاء والمتروكين، عبد الرحمن

ابن مهدي^(٦)

(١) هو إبراهيم بن علي الشافعي. كان أفصح أهل زمانه صنف كتاباً في طبقات

الفقهاء. وكانت وفاته سنة ٤٧٦ هـ (أنظر شذرات الذهب ٣/٣٤٩)

(٢) هو قاضي القضاة شمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر، له كتاب
وفيات الأعيان، ت سنة ٦٨١ هـ.

(٣) هو الحافظ الكبير زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي، ولد سنة

٥٨١ هـ وتوفي سنة ٦٥٦ هـ له مؤلفات نافعة منها، الترغيب والترهيب، التكملة

لوفيات النقلة (شذرات الذهب ٥/٢٧٧)

(٤) هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، كتبه في التاريخ والتراجم كثيرة منها.

تاريخ الإسلام، سير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء،

وتذهيب التهذيب، وقد كانت وفاته سنة ٧٤٨ هـ

(٥) في الأصل ومن

(٦) عبد الرحمن بن مهدي من رجال الجرح والتعديل، ولا أعلم له كتاباً خاصاً

عن الضعفاء لكن له أقوال كثيرة في الرجال وقد كانت وفاته سنة ١٩٨ هـ

والبخاري^(١)، والنسائي^(٢)، وابن عدي^(٣)، وابن حبان^(٤)، وجماعة كثيرة آخرهم الذهبي في ميزان الاعتدال، ثم قاضي القضاة ابن حجر في لسان الميزان.

وإذا علم هذا فقول المعترض: إن هذا غيبة لا يحل، ويجب على فاعله التعزير غير مسلم، لأنه على تقدير التسليم أنها غيبة فما كل غيبة حرام، فقد أجازوها في مواضع.

قال ابن مفلح^(٥): منها النصيحة للمسلمين وهي جائزة بلا خلاف بل واجبة وسواء كانت النصيحة خاصة أم عامة.

-
- (١) له كتاب الضعفاء الصغير وهو مطبوع
(٢) له كتاب الضعفاء والمتروكين وهو مطبوع
(٣) صاحب كتاب الكامل في الضعفاء وقد طبع حديثاً في تسعة أجزاء مع الفهارس.
(٤) صاحب كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، وهو مطبوع.
(٥) هو محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي. صاحب كتاب الفروع، يقول ابن حجر أجاد فيه إلى الغاية وله كتاب في الآداب الشرعية. وتوفي سنة ٧٦٣ هـ وهذا النص الطويل لم نعثر عليه في مظنة وجوده. وإنما قال في الآداب الشرعية: قال في شرح خطية مسلم قال العلماء من أصحاب الحديث وغيرهم يجوز ذكر الراوي بلقبه ونسبه الذي يكرهه إذا كان المراد تعريفه لا تنقصه الحاجة كما يجوز الجرح للحاجة - كذا قال - ويمتاز الجرح بالوجوب فإنه من النصيحة الواجبة بالأجماع وفي ذلك أحاديث وآثار كثيرة. أ - هـ من الآداب الشرعية ١٠/١ - ١١.
(وانظر عن ترجمته البداية والنهاية ٢٩٤/١٤، والدرر الكامنة ٢٦١/٤).

قال يحيى بن معين: إنا لتتكلم في أناس قد حطوا رحالهم في الجنة^(١).

وقال الإمام أحمد: هو أفضل من الصوم والصلاة^(٢).

وقال ابن عبد السلام^(٣) في القواعد: القدح في الرواة واجب لما فيه من أثبات الشرع ولما على الناس في [ترك]^(٤) ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرها من الأحكام، وكذلك كل خبر يُجَوِّزُ الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه، وجرح الشهود واجب عند الحكام، وعند المصلحة، من حفظ الحقوق في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع والأنساب، وسائر الحقوق أعم وأعظم^(٥) و [من]^(٦) الدلالة على النصيحة قوله

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ ص ٥٢

(٢) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ ص ٥٢

(٣) هو عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمي يلقب بسلطان العلماء، شديد في الأمر والنهي، يخشاه الأمراء والحكام تولى الخطابة بالجامع الأموي ثم هاجر إلى مصر وبها توفي سنة ٦٦٠ هـ. (أنظر الإعلام ٢١/٤)

(٤) زيادة من الإعلان

(٥) إلى هنا إنتهى كلام ابن عبد السلام كما في قواعد الأحكام ٩٧/١ لكنه تصرف فيه وحذف بعضه وأدخل بعضه في بعض وخاصة في صدر النص، قال ابن عبد السلام في القواعد:

الحالة الثانية: القدح في الرواة واجب لما فيه من دفع إثبات الشرع بقول من لا يجوز إثبات الشرع به لما على الناس في ذلك من الضرر في التحريم والتحليل =
(٦) زيدت ليستقيم السياق

وعن فاطمة بنت قيس^(٢) رضي الله عنها [قالت]^(٣) أتيت النبي ﷺ فقلت إن أبا جهم^(٤) ومعاوية خطباني، فقال: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع العصاة عن عاتقه»^(٥) متفق عليه^(٦). وفي رواية لمسلم فضرَّاب للنساء^(٧).

= وغيرهما من الأحكام، وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه.
الحالة الثالثة: جرح الشهود عند الحكام فيه مفسدة هتك أستارهم لكنه واجب لأن المصلحة في حفظ الحقوق من الدماء والأموال والأعراض والأبضاع والأنساب وسائر الحقوق أعم وأعظم.

(١) سورة الكهف آية ٢٩

(٢) فاطمة بنت قيس القرشية الفهرية، أخت الضحاك بن قيس، صحابية من المهاجرات الأول. (أنظر ترجمتها في التهذيب ١٢/٤٤٣).

(٣) زيادة ليستقيم السياق

(٤) أبو جهم بن حذيفة بن غانم العدوي القرشي، قال البخاري وجماعة إسمه عامر، وقيل عُبيد كان من معمر بن قريش ومشيوخهم، وهو أحد الأربعة الذين تولوا دفن عثمان، قال ابن سعد: مات في آخر خلافة معاوية، وقيل بل بقي إلى أيام ابن الزبير (الاصابة ٧١/٧ ط البجاوي)

(٥) رواه مسلم في صحيحه. ك الطلاق. باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها رقم ١٤٨٠. ورواه الترمذي ٤٨٤/٣ برقم ١١٨٠ وأبو داود ٢/٢٨٥، كما أخرجه النسائي وابن ماجه.

(٦) لم يخرج البحاوي شيء من إسناده نسري ١٢/٤٦٣

(٧) صحيح مسلم ١١١٩/٢ برقم ٤٧ في كتاب الطلاق ولفظ مسلم: وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء

قال بعض العلماء: فهذا حجة لقول الحسن البصري (١):
«أترغبون عن ذكر الفاجر، أذكروه بما فيه ليحذره الناس» (٢) فإن
النصح في الدين أعظم من النصح في الدنيا، فإذا كان النبي ﷺ
نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم.

ثم ذكر أشياء كثيرة تجوز الغيبة عندها (٣)، على خلاف في
بعضها، فذكر المتظلم والمخاصم وفيه حديث الحضرمي
والكندي، لما قال النبي ﷺ للحضرمي ألك بينة قال: لا، قال:
فلك يمينه، قال: إنه رجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس
يتورع عن شيء» رواه مسلم من حديث وائل (٤).

والمرأة حال الغيرة، وأشياء أخرى، واستدل على جوازها لمعنى
حسن شرعي بأشياء. وذكر في ذلك منها عن عائشة رضي الله
عنها: أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «إئذنوا له، بشئ

(١) هو الحسن بن أبي البصري سمع كبار الصحابة وكان من الشجعان
الموصوفين والعباد المشهورين توفي سنة ١١٠ هـ (تذكرة الحفاظ ١ / ٧١).

(٢) ذكره الخطيب في الكفاية ص ٨٨ مرفوعاً إلى النبي وفيه الجارود بن يزيد وهو
كذاب. وقد أورده الشيخ الألباني في الأحاديث الضعيفة والموضوعة تحت رقم
٥٨٣. وكونه من قول الحسن كما ذكره هنا أشبه.

(٣) من أول كلام العزبن عبد السلام إلى هنا نقله السخاوي بنصه ص ٥٥،
٥٦.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة
بالنار رقم ٢٢٣

أخو العشيرة» متفق عليه^(١) وعنها، قال رسول الله ﷺ: «ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئاً» رواه البخاري^(٢).

وقال النووي رضي الله عنه في الرياض:

تباح الغيبة في أحوال للمصلحة والمجوز لها غرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها وهي ستة أشياء.

الأول^(٣): التظلم

الثاني: والاستعانة على إزالة المنكر.

الثالث: والاستفتاء

الرابع: التحذير وذلك من وجوه:

[منها]^(٤) جرح المجروحين من الرواة والشهود وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة ومنها المشاورة في مصاهرة أو مشاركة أو غيره.

ومنها أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها فيجب ذكر ذلك.

ومنها إذا رأيت من يشتري عبداً معروفاً بالسرقة أو غيرها فعليك أن تبين ذلك.

(١) سبق تخريجه

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الظن، ٤٨٥/١٠ فتح.

(٣) لفظ الأول والثاني والثالث والرابع غير موجودة في الأصل وأضفتها للإيضاح

(٤) زيادة من رياض الصالحين

والخامس: أن يكون مجاهراً [بفسقه أو بدعته كالمجاهر
[١١] بشرب الخمر]^(١) ومصادرة الناس // وأخذ المكس فيجوز ذكره
بما يجاهر به]^(٢).

والسادس: أن يكون معروفاً باللقب كالأعمش والأعرج
فيجوز تعريفهم بذلك قال: فهذه ستة أشياء ذكرها العلماء
وأكثرها مجمع عليه. هذا كلامه في الرياض مختصراً^(٣).

فيحمل حال هذا المؤرخ^(٤) على محمل من المحامل الحسنة
لأنه لم يتعين غيره فيجب. وحسن الظن به متعين وهو أخبر
بنيته^(٥)، إذ لا سبيل لنا إلى الإطلاع عليها إلا من قبله وحينئذ
فلا اعتراض عليه، إذ أدنى حالاته أن يكون مباحاً إن لم يكن
مستحباً ولا واجباً، ولا تعزيز في مباح بل هو مثاب مأجور إذا
كان قصده النصيحة كما ذكره، وإنما الأعمال بالنيات.

ويلام المنعّر عن هذا العلم والعايب له، وكيف يليق عيب

(١) و (٢) ما بين الأقواس زيادة من رياض الصالحين لايضاح المعنى.
(٣) انظر رياض الصالحين ص ٥٣٨ - ٥٤٠ ط المكتب الإسلامي، تحقيق
الألباني. وقد ذكر المؤلف الكلام هناك بأبسط مما هنا ومقرونة كل مسألة بدليلها،
فليراجع.

(٤) أي المسؤول عنه والذي يترجم الناس ويذكر ما فيهم من خير وشر

(٥) أي نية نفسه والضمير راجع إلى المؤرخ.

علم شرعي إتفق الناس عليه في كل زمان ومكان كما نقله ابن حزم^(١) ، أم كيف تعاب أئمة الهدى المتفق على عدالتهم والاقتداء بهم^(٢) والحالة هذه .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

إنتهت الأجوبة الموجودة والحمد لله رب العالمين^(٣)

بلغ مقابله على الأصل المنقول منه .

(١) أنظر رسالته مراتب العلوم ص ٨٩

(٢) من قوله: فيحمل حال هذا المؤرخ إلى هنا أورده السخاوي بنصه في الإعلان ص ٥٦

(٣) وقد كان الفراغ من نسخة والتعليق عليه صبيحة يوم الجمعة في الثاني من شهر ذي القعدة سنة خمس وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . كتبه راجي عفوره محمد بن صامل السلمي .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
دراسة المخطوطة	٧
توثيق المخطوطة	٩
عملي في المخطوطة	١٠
النص المحقق
السؤال	١٣
جواب الحافظ ابن حجر	١٨
أقسام الذين يتصدرون لكتابة التاريخ	١٨
الأئمة الذين تكلموا في الجرح والتعديل	٢٢
جواب شمس الدين القاياتي	٢٤
جواب سعد الدين ابن الديري	٢٥
جواب بدر الدين العيني	٢٧
الرد على من قال إنه غيبة	٢٨
الكلام في المؤرخين المتأخرين	٣١
جواب عز الدين الكناني	٣٣

٣٣	أهمية علم التاريخ
٣٤	ثمرات علم التاريخ
٣٧	طبقات من صنف في التاريخ
٣٨	من خصص بالتصنيف الضعفاء
٣٩	قول ابن مفلح
٤٠	قول ابن عبد السلام
٤٣	قول النووي
٤٧	الفهرس